المـــرأة والفقـــــر



إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قـدرات الـبشـر وظـروفـهـم وفـي تطلعاتهم وأرزاقهم . ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود . ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً .

❖ رائـدة أيـوب

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر ، وبالتالي فإن الحد من الفقر يتضمن آلياً الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي ، فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات .

ويعد مفهوم تأنيث الفقر هو مفهوماً حديثاً في الأدبيات وخاصة في الدول العربية ، فهو يدل على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية ولذلك فإن نجاح أي سياسات لمكافحة الفقر تعتمد أولاً على تحديد من هم الفقراء وأين يتمركزون جغرافياً ، وما هي التغيرات التي حدثت في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي ، ولقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة يؤدي إلى رفاهة المجتمع ككل ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ثبت أن الزيادة في دخل المرأة تؤدي إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما تؤدي إلي الزيادة في دخل الرجل وبالتالي زيادة رأس المال البشري للمجتمع كله .

إن الحد من الفقر يدرج في ثلاثة محاور رئيسية :

أولاً : تقديم الدعم المادي والسلعي للفقراء (محور الضمان الاجتماعي) . ***ثانيا :*** توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمي قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة في العمل والكسب والإنتاج (محور رأس المالي البشري) ***ثالثا :*** توفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتي تضمن مشاركة الفقراء في العمل والإنتاج من خلال القروض

الميسرة خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول إلى الأسواق وتوفير الآليات التي تدفعها وتساعد في نجاحها (المحور الاقتصادي) .

وخلال التسعينات بدأ مفهوم حسن نظام الإدارة والمؤسسات يحتل مكاناً ويضيف تقرير التنمية في العام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى الاستراتيجيات السابقة في ضوء الأدلة والتجارب والخبرات المتراكمة من العقد السابق وفي ضوء تغير الإطار العالمي ثلاثة محاور إضافية للتصدي للفقر وهي : تعزيز إتاحة الفرص ، تسهيل تمكين الناس من أسباب القوة ، وتحسين الأمن .

تعزيز إتاحة الفرص: يؤكد الفقراء في انتظام على الأهمية المركزية لإتاحة الفرص المادية وهذا يعني توفير الوظائف ، والائتمان ، والطرق ، والكهرباء والأسواق اللازمة لبيع منتجاتهم ، والمدارس والمياه ومرافق الصرف الصحي ، والخدمات الصحية التي تستند إليها الحالة الصحية والمهارات البالغة الأهمية للعمل ، وفي المجتمعات التي تعاني من درجة عالية من عدم المساواة ، تعتبر زيادة درجة الإنصاف ذات أهمية خاصة لتحقيق تقدم سريع في تخفيض أعداد الفقراء وهذا يتطلب إجراءات تتخذها الدولة لمساندة بناء الأصول البشرية والأراضي ومرافق البنية الأساسية التي يمتلكها الفقراء أو التي يتاح لهم استخدامها .

تسهيل التمكين من أسباب القوة : يتوقف اختيار وتنفيذ الإجراءات العامة المستجيبة لاحتياجات الفقراء على التفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى ، وكثيراً ما تتأثر بقوة إمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة في الأسواق وإلى خدمات القطاع العام بمؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية التي يجب أن تكون مستجيبة لاحتياجات الفقراء ومسؤولة أمامهم ، وتحقيق الاستجابة والمساءلة أمر سياسي بصورة أساسية ويتطلب تعاوناً نشطاً بين الفقراء والطبقة المتوسطة وفئات المجتمع الأخرى ، ويمكن تسهيل التعاون النشط كثيراً بإدخال تغييرات على نظام الإدارة تجعل الإدارة العامة والمؤسسات القانونية وتقديم الخدمات العامة أكثر كفاءة وعرضة للمساءلة أمام جميع المواطنين ، ولذلك فإن المؤسسات السليمة المستجيبة ليست هامة وحسب لمنفعة الفقراء ولكنها أيضاً أساسية لعملية النمو بشكل عام .

تحسين الأمن : إنّ تخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية واعتلال الصحة والعجز والعنف الشخصي يعتبر جزءاً أساسياً من عملية تحسين الرفاهة ويشجع الاستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة العالية المخاطر والعالية العائد ، ويتطلب هذا إجراءات وطنية فعالة لإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بأسره وآليات فعالة لتخفيض المخاطر التي يتعرض لها الفقراء ، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالصحة والطقس ، كما يتطلب بناء أصول الفقراء ، وتنويع الأنشطة الأسرية ، وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين لمواجهة الصدمات .

ولذلك فقد رأينا أنه آن الآوان لتقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء، إذ أن الاتجاه الذي كان سائداً ، وهو أن تحاول الدولة الحد من الفقر عموماً وسوف تستفيد النساء بالتبعية قد أثبت عدم فاعليته واتضح مؤخراً أنه لا بد من تصميم سياسات وبرامج للنساء الفقيرات على وجه التحديد .

ومن هذا المنطلق فقد أصدر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ والمؤتمر العربي لوضع برنامج عربي وآلية المتابعة لما بعد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة مجموعة من البرامج والآليات للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الفقر بين النساء بهدف القضاء على الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتخفيف آثاره على المرأة في إطار التنمية الشاملة والقائمة على مبادئ منها الاعتماد على الذات وخاصة النساء المعيلات للأسر ويبغي هذا التقرير تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء في البلدان العربية بالاعتماد على مقررات وتوصيات المؤتمرات الدولية ذات العلاقة .

يعتمد هذا التقرير على الأدبيات المتعلقة بمكافحة الفقر وعلى التقارير الوطنية وعلى استبيان صمم خصيصاً لإعداد هذا التقرير ولكن لم ترد ردود سوى لثلاثة عشرة دولة عربية فقط .

تعريف الفقر وقياسه :

إن تعريف الفقر والتعرف على الفقراء أمران محفوفان بالصعوبات ، فليس هناك اتفاق عام على المفاهيم والمصطلحات والتعريفات الخاصة بالفقر ، ولكن ذلك لا يمنع من أنه أصبحت هناك طرق مختلفة لقياس الفقر ، وتتراوح هذه الطرق من استخدام معلومات كمية محددة (مثل متوسط الاستهلاك بالنسبة للفرد والمقاييس البدنية للتعرف على سوء التغذية عند المواليد) إلى استخدام مقاييس وصفية تقريبية (مثل التقييم الذاتي لحالة الفقر والذي يعرف عادة بمنهج المشاركة لتقييم الفقر) .

تتعلق أكثر مقاييس الفقر انتشاراً بأولئك الذين يعيشون في فقر مطلق ، ويتواجد هذا النوع عندما يتصف فرد أو عائلة بصفة أو أكثر تقع اسفل ما هو محدد لها من مستوى كخط للفقر ، ويكون هذا الخط ثابتاً بالوحدات الحقيقة عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الناس الواقعين أسفل هذا الخط فقراء.

وعلى ذلك يمكن تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية ، وقد عرفت الاحتياجات الأساسية بأنها تشمل على حاجات مادية كالطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة ، وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية .

ويعتبر متوسط دخل الفرد من دخل الأسرة أو إنفاقها مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة ، ومع ذلك فإن اياً من هذين

المقياسين لا يغطي أبعاداً مثل الثروة والصحة والعمر المتوقع ، ومعرفة القراءة والكتابة والوصول إلى سلع وخدمات النفع العام .

ولقد تحولت دراسات الفقر حديثاً من مجرد الاعتماد على خطوط الفقر البسيطة إلى أطر متعمقة للتحليل متعددة الجوانب حتى يمكن التعامل مع الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الجوانب ، ومؤخراً أصبح الفقر ينظر له على أنه مثلث ثلاثي الأبعاد ، حيث يغطي هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية هي الدخل والاستهلاك ، صافي الأصول والأمن ، والاستقلالية واحترام الذات . ويقترب هذا المفهوم من فكرة القدرة ، حيث التركيز على القدرة يعني التأكيد ليس على السلع في حد ذاتها وإنما على الفعل الذي يتمكن الشخص منه ، من ثم القول بعد كفاية الدخل لا يتعلق بالوقوع في أسفل خط محدد للفقر وإنما يتعلق بنقص في القدرة .

وللتعويض جزئياً عن مشاكل القياس ينبغي أن نميز بين ثلاثة أنواع من الفقر : فقر الدخل والفقر البشري وفقر القدرات ، ويعتمد البنك الدولي عند تقييمه لمستويات الفقر في الدول وبالتالي عند رسم سياسات مكافحة الفقر على مقياس فقر الدخل ، بينما يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الفقر البشري وفقر القدرات، ويقصد بمقياس الفقر البشري أن يكون مكملاً لمقياس الفقر على اساس الدخل ، ويركز هذا المقياس على القدرات البشرية ولكنه بدلاً من أن يركز على متوسط حالة القدرات البشرية للناس - يعكس النسبة المئوية للناس الذين تنقصهم القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى الأساسي من هذه القدرات .

وبالتالي فإن أي سياسة لمكافحة الفقر لا بد أن تأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب والصحة والتعليم من جانب آخر ثم التمكين والأمن والعدالة من جانب ثالث .

ويعتمد قياس خط الفقر البشري على ثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان وهي : مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة وهو يمثل في نسبة الأفراد الذين يتوقع ألا يعيشون حتى سن الأربعين، والمؤشر الثاني هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية ، وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم والمعرفة ، والمؤشر الثالث يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق وهو يتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية ونسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة ، وتعبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة ، ويتكون مقياس الفقر البشري من الوسط الحسابي البسيط للمؤشرات السابق ذكرها .

ويعتمد قياس فقر القدرة على ثلاثة مؤشرات أساسية هي : مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة ، وتعبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة ، ومؤشر صحي إنجابي يتمثل في نسبة حالات الولادة التي تتم دون إشراف صحي بواسطة أيدي مدربة على ذلك . وتعبر هذه النسبة بطريقة تقريبية عن درجة الحرمان من القدرة على تأمين الإنجاب الصحي ، والمؤشر الثالث هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية بين الإناث ، وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم والمعرفة . ويتكون مقياس فقر القدرة من الوسط الحسابي البسيط للمؤشرات السابق ذكرها ، ومن مميزات الدليل (مقياس فقر القدرة) أنه يتمحور حول تقدير درجة الحرمان الذي تعانيه المرأة ، ولم يعد هناك شك في أن لهذا الحرمان تأثيراً سلبياً على درجة الرفاهة داخل كل من الأسرة والمجتمع .

والمقياس المتعمد الأبعاد كمقياس فقر القدرات هو أداة مفيدة لتحليل الفقر على مستوى الأسر المعيشية بأخذ علم بعدد الأسر المعيشية الفقيرة من حيث بعد معين من الأبعاد ، وليكن مثلاً التعليم أو التغذية ، يستطيع واضعو السياسات أن يوجهوا تدخلاتهم على نحو أكثر فاعلية . وعلاوة على ذلك يمكن تقدير مدى خطورة الفقر في كل أسرة معيشية بواسطة عدد الأبعاد التي يعاني منها أفراد الأسرة حرماناً .

وحتى يتمكن واضعي سياسيات مكافحة الفقر من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات وبالتالي ضمان وصول هذه البرامج إلى مستحقيها - أي استهداف الفقراء - ينبغي معرفة من هم الفقراء ، وما هي الأماكن التي يعيشون فيها وما هي خصائصهم من حيث التعليم والعمل وظروفهم السكنية والديموغرافية .

فقر الدخل والفقر البشري في الدول العربية :

تبنت معظم الدول العربية مفهوماً للفقر يعتمد على أن الفقر هو فقر الدخل فهو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية (المأكل ـ الملبس والمسكن .... الخ) اعتماداً على مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك فقط ، فجميع الدول العربية التي تقيس الفقر اعتمدت على استخدام نصيب الأسرة أو الفرد من الدخل أو الإنفاق كمقياس لمستوى المعيشة ، واستخدمت تقديراً مادياً للاحتياجات الأساسية لتحديد ما يعرف بخط الفقر وهو الخط الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء .

ويعبر خط الفقر المطلق عن المستوى الأدنى من الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان وتقدير مستوى الدخل أو الإنفاق الكافي الذي يتعين على كل فرد الحصول عليه ، ومثال على ذلك الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الغذاء الذي يوفر عدداً من السعرات الحرارية الكافية واللازمة للإنسان البالغ في اليوم الواحد ، واعتمدت الدول على المسوح الوطنية للدخل والإنفاق والاستهلاك التي يجري إعدادها غالباً بواسطة الجهاز الإحصائي الرسمي في البلاد ، وعادة ما تجري هذه المسوح بصفة دورية تسمح بإجراء مقارنات لمستوى المعيشة عبر الزمن ، ففي

مصر على سبيل المثال أجري أول مسح لميزانية الأسرة عام ١٩٥٨ ولقد تم تقدير نسبة الفقراء في جميع الدول مفصلة حسب النوع الاجتماعي ، أي بين الذكور والإناث ، وفي بعض البلاد تم حساب نسبة الفقراء الإناث والذكور مثل مصر واليمن والبعض الآخر قدر نسبة الفقراء بين الأسر التي تعولها إناث والأسر التي يعولها رجال مثل تونس ، وكما يتضح من الجدول رقم / ١ / فقد تراوحت نسبة الفقراء بين ٢و٦٪ في تونس إلى ٣٥٪ في لبنان ، كما أنه بلا استثناء فإن نسبة الفقراء بين الإناث أو بين الأسر التي تعولها إناث أعلى منها بين الذكور أو بين الأسر التي يعولها رجال ، وإلا نسبة الفقراء بين الإناث أقل منها بين الذكور في ريف المغرب .

دلت مؤشرات الفقر الرئيسية للنوع الاجتماعي أن الأسر الفقيرة المرؤوسة بأنثى أكثر معاناة بالنظر إلى فجوة الفقر وشدته وأن انتشار الفقر وتركز الأسر الفقيرة تحت خط الفقر بصورة أكبر مما عليه الحال بالنسبة للأسر المرؤوسة بذكر .

خصائص الفقراء :

لا تتوقف المظاهر الأساسية للفقر على انخفاض الدخل ولكنها تشمل أيضاً انخفاض مستوى التعليم ارتفاع نسبة من هم خارج قوة العمل ، العمل في المهن الهامشية وتردي الظروف السكنية .

وينطبق ذلك على الذكور والإناث على السواء ولكن وضع الإناث الفقيرات أكثر سوءاً من فقراء الذكور ، فمعظم الفقراء من الأميين ، يشترك معظم الفقراء في العديد من الخصائص المتعلقة بحالة العمل ولكن قد تختلف هذه الخصائص وفقاً للنوع ، فتوجد أكبر نسبة من الفقراء بين الأفراد خارج قوة العمل أو خارج القوة البشرية ، وإن كانت هذه النسبة لا تختلف بين الذكور والإناث .

وتشير بعض الدراسات إلى اعتماد الإناث الفقيرات على المعاشات والتحويلات كمصدر أساسي لدخلهن ، وأن نسبة المتعطلون بين الفقراء تعد نسبة ضئيلة للغاية مما يدل على أن الفقراء لا يستطيعون أن يبقوا متعطلين ويضطرون إلى قبول ما يعرض عليهم من فرص للعمل حتى لو كانت بمعدل أجر منخفض أو بشروط مجحفة ويدل ذلك على أن مشكلة الفقراء هي العمل بشروط صعبة وليس التعطل . وأن أعلى نسبة من الفقراء توجد بين العاملات الزراعيات أو الصناعيات وبين ذوات المهن غير المصنفة، وكما سبق القول فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أي نوع من المهارة أو الخبرة . ويرتبط عادة الفقر بتردي الظروف السكنية للفقراء ، تنخفض نسبة اقتناء الفقراء للسلع المعمرة وكذلك ترتفع بينهم نسبة الاعالة وعمالة الأطفال ، إن هذه المعطيات تؤكد أهمية التعليم والتشغيل في رفع قدرات الاناث الفقيرات وفي إدماجهم الاجتماعي كما تبرز قيمة التغطية الاجتماعية لدى الاناث كأداة وقائية ضد الفقر من ناحية وتؤكد المردود الإيجابي لتحسن ظروف العيش وللتنظيم العائلي على أوضاع الفقراء وخاصة الإناث من ناحية أخرى .

وجدير بالذكر أن التفاوت الملحوظ بين الذكور والإناث في مقياس الفقر البشري إنما يرجع في الأساس إلى الاختلاف الواضح في معدل الأمية بين الذكور والإناث وبالتالي فإن مفتاح مكافحة الفقر وتقليل التفاوت بين الذكور والإناث إنما يكمن في الاهتمام بتعليم الفتيات ومكافحة الأمية بين النساء .

جدول نسبة الفقراء ذكوراً وإناثاً في بعض الدول العربية

الدولة	قيمة خط الفقر	نسبة الفقراء بين الرجال أو بين الأسر التي يعولها رجال	نسبة الفقراء بين الإناث أو بين الأسر التي تعولها إناث
الأردن		٢١,٣% الإجمالي منهم ٩٣% اسر يعولها رجال	٢١,٣ %الإجمالي منهم ٧% أسر تعولها النساء
تونس		٦,٢% الإجمالي منهم ٤٨,٥% ذكور	٦,٢% الإجمالي منهم ٥١,٥% إناث
السودان			٨٨%
العراق			
فلسطين	١٣٩٠ شيكل للأسرة في الشهر	٢٠	٢٦
لبنان		٣٤%	٣٦%
مصر	٦٩٨ جنيه للفرد في العام	٢٠,٣%	٢٤,١ %
المغرب	٣٩٢٢ درهم في الحضر و٣٠٣٧ في الريف	١١,٨% في الحضر و ٢٠% في الريف	١٢,٨% في الحضر و ١٧,٥% في الريف
اليمن	٢٣١٠ ريال شهرياً للفرد	٢٦%	٣١%